البحوث والدراسات

فرص نجاح العملية الدستورية فى سوريا وانعكاساتها على مسارات التسوية

د/ علاء عبد الحميد عبد الكريم
رئس قسم العلوم السياسية بالأكاديمية العربية للنقل البحري والتكنولوجيا

تعاني سوريا من أزمة داخلية منذ ٢٠١١ وحتى الآن، تفاقمت أبعادها وتطورت لتشمل أبعاداً إقليمية ودولية متداخلة، بات معها الوضع السوري أقرب لخريطة مُصغرة، تتوزع عليها مصالح بعض القوى الدولية والإقليمية، الأمر الذي عقد من هذه الأزمة، وجعل فكرة إنهاء هذه الأزمة، من خلال التسويات المعروفة لمثل هذه الصراعات، أمراً صعب المنال، في ظل تعارض المصالح القائم، ورغبة كل طرف في الحفاظ على مكتسباته على الأرض. من هنا جاءت فكرة الحلول الدستورية لمثل هذه النزاعات – يعتبر القرار "٢٢٥٤" مرجعًا أساسيًا للعملية السياسية في سوريا، وينص على تشكيل حكم انتقالي شامل وغير طائفي، ثم وضع دستور جديد للبلاد، وتنظيم انتخابات تشريعية ورئاسية بموجب الدستور الجديد خلال ١٨ شهرًا – باعتبارها أحد المداخل التي يمكن أن تقدم مقاربات تحظى بتوافق اللاعبين المحليين وربما تحظى برضاء اللاعبين الاقليميين والدوليين أيضاً.

أصحاب هذا التصور يرون أن الأزمة السورية والصراع هناك يمكن اختزاله من مسألة حقوق وحريات إلى إشكالية نص تشريعي، يمكن من خلاله إعادة جسور الثقة في العلاقة بين الشعب والنظام الحاكم، ومنه يبرر أصحاب هذا الطرح أن كل ما حدث في سورية من معاناة سببه حدوث خلل في النص

الدستوري، وهناك من يعارض هذا الرأى أيضاً بالقول أن غالبية مكونات الشعب السوري ترى بأن المشكلة ليست في وثيقة نصية محكمة بل في تفسير وتطبيق الدستور بما يتناسب مع أهداف الفئة الحاكمة التي انتقلت في إدارة البلاد من سياسة الحزب الواحد إلى سياسة الفرد في إدارة المجتمع والسلطة، ومن هنا يعتقد دعاة هذه النظرية أن معاناة السوريين وكل ما نتج عنها هو نتيجة اصطدام الشعب مع مؤسسات الدولة الأمنية التي لم ترضَ نزع عباءة المرجعية التي تتبنّاها وتدور حولها وتخدم أفكارها.

تقودنا هذه الرؤى المتعارضة إلى طرح تساؤل جوهري مفاده هل مسألة الدستور جزء من الإشكالية السورية أم أنها أساس المشكلة، فهناك من يرى أن الدستور السوري هو جزء من المشكلة بالنظر لنتائج سنوات الصراع التي كشفت عن حقائق لا يمكن تجاهلها ، ورغم أن البعض يؤمن بدستور ٢٠١٢ ويعتبره مثالي إلا أنه نتاج تراكمي لعدة دساتير أفضت إلى نفاذ رئيس الجمهورية وجعلته القائد الأوحد كامل الصلاحيات والقابض على مؤسسات الدولة ومجلس الشعب ومالك لقرار الحرب والسلم منذ تعديل الدستور عام ٢٠٠٠ وترقيه دستوريًا لمنصب رئيس الجمهورية . وهناك من يرى من الجانب الأخر أن الوصول لدستور توافقي جديد في سوريا قد يكون بداية النهاية لهذا الصراع الدموي الممتد لكثر من إحدى عشر سنة حتى وقت كتابة هذه السطور.

من هنا تطرح الدراسة الاشكالية التالية ماهو مصير التسوية السياسية للأزمة السورية في ظل التوازنات الإقليمية و الدولية الراهنة، وكيف سيكون للمسار الدستوري تأثير على مستقبل المسار التفاوضي وفرص الحل السياسي في سوريا؟ وتحاول طرح بعض التساؤلات منها ما يلي: إلى أي مدى ينبغي أن يستند مثل هذا الاتفاق الدستوري لإطار معين؟ وهل تنجح عملية وضع الدستور في ظروف لا يتوافر فيها اتفاق مسبق على طبيعة الدولة خاصة في ظل الدستور الجديد؟ وإلى أي مدى يكون الدستور وسيلة للتوصل إلى

استمرار النزاع؟ ما العمل عندما لا تكون ظروف السلام والعملية الدستورية مواتية؟ ، وفي أي ظروف تؤدي العمليات الاجتماعية الأوسع لوضع الدستور إلى تقويض الاتفاق أو إلى دعمه؟ ما هي أفضل طريقة لإبقاء مسلسل التوافق بين النخب والعملية الدستورية عموما على المسار الصحيح؟

تنقسم لمحورين أساسيين:

الأول يتناول الإطار النظري والتحليلي لمفهوم ومحددات عملية التسوية السلمية وأطر التفاوض وأنماطه المعروفة، وكيفية الاستفادة من هذه النماذج والأنماط في عملية التسوية السلمية للصراع في سوريا.

الثاني_يتناول مسارات التفاوض الراهنة في الأزمة السورية ومدى تأثرها بالتوازنات الحالية في الساحة السورية، متضمنة سيناريوهات المستقبل.

أولا: : محددات ومتطلبات التسوية الدستورية للنزاعات.. الإطار المفاهيمي والقانوني

حتى وقت قريب، كانت الدراسات التي تتناول التسويات السياسية والحكم تنظر إلى الدستور بوصفه حدثاً فريداً أو «وثيقة» فريدة أو حتى «مؤسسة» ضمن مجموعة أوسع من الترتيبات القانونية والسياسية والاجتماعية. وبالمثل غالباً ما نظرت دراسات بناء السلام إلى اتفاقات السلام والدساتير بوصفها محاولات منفصلة في إطار عملية السلام، لكن المختصين والأكاديميين يدركون بشكل متزايد أن اتفاقات السلام والترتيبات الدستورية على حد سواء، جزء من عملية أكثر تعقيداً لتحقيق تسوية سياسية فهناك من يرى ضرورة فهم الدستور بعد انتهاء النزاع بوصفه عملية، أو محادثة مستمرة، أو منتدى للتفاوض في خضم نزاع وانقسام، وليس وثيقة لتسوية النزاع ويقترح آخرون أنه لا يمكن تمييز اتفاقات السلام عن الدساتير بوضوح، لأنها قد تندمج في شكل «اتفاقات سلام دستورية» أو «دساتير لاتفاقات السلام».

على سبيل المثال، يمكن أن يكون الدستور المؤقت أيضا شكلاً من أشكال اتفاقات السلام التفاوضية (كما في جنوب أفريقيا) أو دستورا لاتفاق سلام؛ وقد يتضمن اتفاق السلام دستورا (كما في البوسنة والهرسك) أو يضع خريطة دستورية (كما في أيرلندا الشمالية). وبالتالي، ثمة إجماع متزايد بشأن العلاقة الوثيقة بين عمليات السلام ووضع الدساتير . بيد أن طريقة تأثير أنماط التسلسل على بناء الدستور لم تناقش بشكل واف.

وبشكل عام هناك عدة أنماط يمكن الإستفادة منها في الحالة السورية وهي كما يلي:

اتفاقات السلام (أو وقف إطلاق النار) الجزئية (التي لا تشمل ترتيبات سياسية انتقالية) تفضي إلى دستور نهائي أو مراجعة جوهرية للدستور القديم. يتضمن هذا النمط عادة اتفاقات لوقف إطلاق النار تركز على تسريح قوات الأطراف غير الحكومية ودمجها في الهياكل السياسية والقانونية للدولة، وكذلك التزامات بإرساء الديمقراطية على نطاق أوسع وبمشاركة مجتمعيةوإصلاح دستوري. فقد تحققت غالبية الانتقالات المباشرة من اتفاق لوقف إطلاق النار إلى دستور عبر اتفاق سياسي–عسكري لإنهاء الصراع قبل بدء المفاوضات الدستورية، ووجود مسبق لإطار مؤسسي لتنظيم المرحلة الانتقالية، والقوى المحركة للنزاع التي سعت من خلالها الدولة إلى إيجاد تسوية مع معارضين مسلحين وحركات اجتماعية تقدمية على نطاق واسع . تتمثل مخاطر هذا النمط في سعي الأطراف العسكرية القوية التي تتفاوض على التسوية السياسية إلى ممارسة تأثير غير مشروع على شكل دستوريقد يتحقق أو لا يتحقق. الدستور المستقبلي؛ أو على العكس من ذلك، قد لا تتضمن التسوية السياسية سوى التزام عام بالإصلاح.

ترتيبات سياسية انتقالية (اتفاق سلام أو وثيقة قائمة بذاتها) تفضي إلى دستور نهائي سلام أو وقف لإطلاق النار شكلاً من أشكال «الترتيبات السياسية الانتقالية». وتحدد هذه الترتيبات في هذا النمط، تتضمن عمليات

التسوية السياسية في مرحلة ما بعد النزاع – والتي قد تنطوي على اتفاق الخطوات التالية لعملية التسوية السياسية، كما تحدد أحيانا عملية وضع الدستور النهائي؛ وتحتاج غالباً إلى دعم المجتمع الدولي كأطراف ضامنة في غياب إطار قانوني قوي. وقد استُخدم هذا النمط إجمالاً في حالات العنف التي أعقبت الانتخابات، كما استخدم لملء فراغ في السلطة السياسية على الفور قبل أن تبدأ عملية بناء الدستور. ويكمن الجانب السلبي في كون «الإصلاح» السريع للترتيب السياسي الانتقالي لا ينال ما يكفي من الشرعية الديمقراطية التقليدية، ويخلق ضغوطاً للانتقال بسرعة إلى الانتخابات بدلاً من تخصيص وقت للمداولات الدستورية وبناء توافق في الآراء.

دستور مؤقت، ربما يسبقه اتفاق سلام (أو وقف لإطلاق النار)، يقوم بدور اتفاق سلام ويمهد الطريق لدستور نهائي، ويضطلع الدستور المؤقت، وفق هذا النمط، بالدور الرئيسي في عملية التسوية السياسية، إلى حين اعتماد دستور نهائي. وعلى الرغم من أن اتفاقات السلام أو وقف إطلاق النار قد تسبق الدستور المؤقت، فإنها لا تتضمن ترتيبات سياسية انتقالية. وتتمثل ميزة هذا الخيار في أنه يسهل التوصل إلى اتفاق بين الأطراف السياسية والعسكرية بشأن الخطوط العريضة للتسوية السياسية، مما يتيح نوعاً من الانتخابات قبل عملية بناء الدستور النهائية، ويحقق في الوقت نفسه عملية تشاركية أوسع نطاقا. لكن عيب هذا النمط يكمن في كونه يرجئ حل العديد من العناصر الحاسمة في التسوية السياسية للعملية إلى مرحلة بناء الدستور، وهو مامن شأنه خلق صعوبات في حالة تعذر الاتفاق لاحقاً على القضايا الصعبة، أو في حالة عدم مواصلة الأطراف السياسية الرئيسية عملها

الجمع بين النمطين. حيث يعقب الترتيبات السياسية الانتقالية دستور مؤقت يسبق مرحلة الصياغة النهائية للدستور يتضمن هذا النمط اتفاق سلام مع ترتيبات سياسية إنتقالية، تسبقها ً غالبا اتفاقات سابقة لوقف إطلاق النار أو

للسلام، يليها دستور مؤقت ثم دستور نهائي. ويمكن معاينة هذا السيناريو عادة في البلدان التي عانت من صراع طال أمده ، حيث يكون الإطار المؤسسي ضعيفاً أو غير موجود، وحيث تُستخدم العمليات شكلاً فوريا من أشكال الحكم وعملية تدريجية مستمرة تحاول إنتاج نص دستوري يعكس تسوية سياسية للتوصل إلى تسوية سياسية ودستورية مشتركة. تتمثل مزايا هذا النمط في أنه يتيح إمكانية التسوية عبر دستور جديد يعيد إنتاج عقد اجتماعي وسياسي متفق عليه، لكنه يعكس بعض الصعوبة في صياغة تسوية دستورية في هذه الأوضاع، التي تتميز بصراع واسع النطاق وبفشل الدولة. وغالباً ما تفشل النصوص الدستورية التي تم وضعها، بناء على هذا النمط، في ترسيخ اتفاق واسع النطاق، علاوة على فعاليتها المحدودة.

ترتيب إتفاقات السلام والدساتير في عمليات التسوية السياسية: تحاول الاتفاقات التفاوضية – مثل اتفاقات وقف إطلاق النار أو اتفاقات السلام تحويل حالة النزاع إلى وضع تحكمه التزامات دستورية، بتطبيق الحكم الرشيد وسيادة القانون. التي يؤيدها عادة عموم المجتمع. وتهدف هذه التسويات السياسية إلى نقل البلد أو المنطقة المعنية من يتوقف ترتيب تسلسل – ونجاح أو فشل – هذه الاتفاقات التفاوضية على عوامل عدة، من بينها العمليات المتنوعة التي يتم من خلالها التوصل إلى تسوية سياسية؛ ومتى (وكيف) تفضي اتفاقات السلام والدساتير إلى تسوية سياسية؛ ومتى (ولماذا) تنفصل عملية وضع الدستور عن عملية التسوية السياسية؛ وعواقب هذا الانفصال.

ثانياً: التسوية السياسية عبر المسار الدستوري في سوريا

بنظرة سريعة على تطور هذا المسار منذ تأسيسه في ٢٣ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٩، سنجد أن المسار الدستوري للحل في سوريا لا يزال عالقاً بين تقلبات المواقف الداخلية في سوريا واختلال التوازنات على الأرض من وقت لآخر، ورؤية الفاعلين الدوليين لدور اللجنة الدستورية السورية وغني عن الذكر أن

مقترح اللجنة الدستورية قد انبثق عن مؤتمر سوتشي في ٣٠ يناير ٢٠١٨، والذي نصّ في بيانه الختامي على أنها سوف تتكون من ممثلي النظام السوري، وممثلي المعارضة، والخبراء، بعدد إجمالي يصل إلى ١٥٠ عضواً. وفي وقت لاحق وضع المبعوث الأممي السابق إلى سورية ستيفان دي مستورا خطة لتشكيل اللجنة بحيث يكون للنظام الثلث ومثله للمعارضة في حين تتولى الأمم المتحدة اختيار الخبراء أو الثلث الثالث الذي بات يُعرف باسم قائمة المجتمع المدني.

ويستند مقترح اللجنة الدستورية بشكل أساسي إلى مقترح «دي مستورا» المسمى بالآلية التشاورية في مباحثات جنيف ٦، والتي كانت نتيجة تفاهمات دولية حول فهم «السلال الأربعة»، وهو ما دفع الأطراف الدولية -بما فيها الولايات المتحدة- على دعم فكرة اللجنة.

واجهت اللجنة الدستورية قبيل إطلاقها العديد من العثرات؛ حيث كان هناك خلاف وجدال محتدم على العديد من الملفّات، لا سيما ما تعلّق بدور الأمم المتحدة، رئاسة اللجنة، صلاحيات عملها، والقواعد الإجرائية الخاصة بها، والتي تم إقرارها في ٢٦ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٩، عبر وثيقة صادرة عن الأمم المتحدة تحمل الرقم ٧٧٥ (٢٠١٩).

عقدت حتى وقت كتابة هذه السطور ٧ جولات تفاوض بين وفد الحكومة السورية ووفد المعارضة وقد أُنشئت اللجنة الدستورية السورية في سبتمبر/ أيلول ٢٠١٩ وعقدت أول اجتماع في اكتوبر ٢٠١٩. وترمي المحادثات إلى صياغة دستور جديد لسوريا. وتُعلّق آمال كبيرة على نجاح المحادثات في إفساح المجال أمام إطلاق عملية سياسية أوسع نطاقا. وقد عقدت ٧ جولات منها حتى الآن، أخرها في مارس ٢٠٢٢، كما أن مسارات التسوية السلمية للصراع ، والتي انحصرت في مسارين : الأول مسار جنيف والثاني مسار أستانة لا تزال متأرجحة بين التوازنات الحالية في الساحة السورية وبين

الفاعلين المؤثرين في المشهد السوري، خاصة مع جملة التطورات الإقليمية التي حدثت خلال الأشهر الماضية، والتي انتجت سياسات تقارب وتفاهم وإزالة التوتر بين عدد من اللاعبين الإقليمين في المسرح السوري، خاصة بين الإمارات وتركيا، السعودية وتركيا، المصالحة الخليجية، التقارب التركي الإسرائيلي، فتح قنوات اتصال بين الحكومة السورية والنظام التركي، جولات استكشافية للتقارب بين مصر وتركيا ، وغيرها.

يتحكم في المشهد السياسي السوري مسارين للتفاوض: الأول مسار «جنيف» الأممى، ولم يؤدِ إلى نتيجة حتى الآن، و مسار آستانة الذى جمع الثلاثى الفاعل على الأرض (روسيا الاتحادية وإيران وتركيا) بتحالفاته وتفاهماته المتقاطعة دوليا وإقليميا. وانطلقت «منصة ثلاثية» جديدة فى الدوحة تضم إلى جانب قطر، كل من روسيا وتركيا، بهدف الإسهام فى التوصل لحل سياسى دائم للأزمة السورية، ودعم دور اللجنة الدستورية فى هذا المجال من خلال دعم دور مبعوث الأمم المتحدة فى هذا الخصوص.

١. موقف الحكومة السورية من المسار الدستوري:

منذ بداية عمل هذه اللجنة توجست الحكومة السورية من عمل هذه اللجنة، حيث قام الرئيس السوري بشار الأسد بمهاجمة اللجنة منذ جلستها الأولى، التي ضيّعها وفد النظام بالحديث عن "الثوابت الوطنية"، فالجلسات المتتابعة للجنة الدستورية جاءت ترجمة فعلية لتصريحات الأسد، من خلال تركيز وفد حكومة النظام على قضايا لا تشكّل أولوية أو محل الخلاف القائم بنظر المعارضة. وفي ١٢ من أغسطس ٢٠٢٠، قبل انعقاد الجولة الثالثة من اجتماعات اللجنة، وصف الأسد أمام أعضاء مجلس الشعب، "المبادرات السياسية" بأنها تحولت إلى "خزعبلات سياسية، بفضل الولايات المتحدة ووكيلتها تركيا وممثليهما في الحوار"، مجددًا التأكيد على اقتصار دور اللجنة على موضوع الدستور.

٢. موقف المعارضة من المسار الدستوري :

ظلت المعارضة منذ بداية الأزمة في عام ٢٠١١ مشرذمة في العديد من الدول، ومشتتة عبر عدة فصائل، يتبع كل منها قوى إقليمية ودولية، ولم تبذل جهودا لمحاولات التنسيق فيما بينها وعجزت عن تغيير هذه الحقيقة، وكانت النتيجة وجود معارضة نادرا ما تتحدث بصوت واحد، وليست لديها أي استراتيجية لحل مشكلات الشعب السوري الذي يعيش أكثر من نصفه في دول الجوار بينما يعيش النصف الأخر تحت خط الفقر مع نفص حاد للمواد الغذائية الأولية ومن ثم فإنها لا تضع جدول أعمال مشتركا ولا تلتزم على نحو موثوق بوقف إطلاق النار على نطاق واسع، وتشير البحوث أن الصراعات الداخلية من هذا النوع غالبا ما تعاني من مشاكل غياب المسؤولية، فالجهات الفاعلة المتوارية لا ترى أي فائدة في السلام وتوظف العنف لإفشال المفاوضات، وقد أدى زيادة نفوذ القوى الخارجية إلى تفاقم الصعوبات وعرقلة المفاوضات.

وفي ذات السياق انقسمت المعارضة حول مبادرة «دي مستورا» بين رفض قاطع عبر عنه بعض أعضاء الائتلاف الوطني لقوى الثورة، والحكومة المؤقتة، وفصائل من المعارضة المسلحة، حيث اعتبر رئيس الائتلاف الوطني لقوى الثورة أن المبادرة غير واضحة وأن الحل لابد أن يكون شاملًا، وبين قبول مشروط عبر عنه العميد زهير الساكت، رئيس المجلس العسكري في حلب. كما اعترض الائتلاف السوري المعارض على خطة دي مستورا، وقدم ثلاثة تحفظات عليها، تمثلت في؛ المدة الزمنية الطويلة للخطة، وأنه لا يمكن الموافقة عليها في إطار الوضع الميداني المتأزم، بالإضافة إلى تعارض البيان الرئاسي مع الهدف المنشود من بيان جنيف١ وقرار مجلس الأمن الدولي ٢١١٨ الخاص بتشكيل هيئة الحكم الانتقالية كاملة الصلاحيات، علاوة على الانتقائية في اختيار ممثلي الشعب السوري كما شهدت المبادرة انقسامًا داخليًا في المجتمع

السوري بين رافضين للمبادرة من قبل بعض الشرائح الشعبية المناهضة للنظام باعتبارها حلول مجتزأة تمثل انقلابًا على الثورة واستسلامًا للنظام وتفريطًا فيما تم تقديمه من تضحيات، في حين يرى البعض الآخر المبادرة بمثابة تجميد مؤقت للحرب في سوريا.

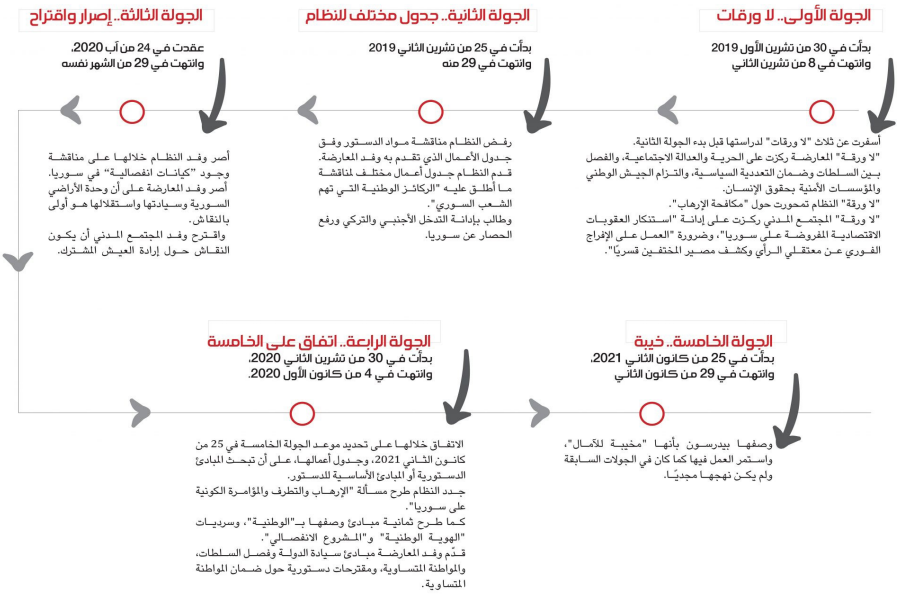

في ظل المعطيات المتاحة، ربما يكون أفق الحل السياسي بعيدًا إلا أن العملية السياسية على وشك أن تبدأ على غرار عملية جنيف لحل الصراع العربي الإسرائيلي التي بدأت في السبعينيات. وربما تفرز هذه العملية السياسية المجال لمقترحات جديدة تهدف في ظاهرها إلى حلحلة الوضع، ومثال ذلك خطة مؤسسة راند الأمريكية التي دعت إلى الإقرار بحقيقة أن أجزاء مختلفة من البلاد تسيطر عليها جماعات عرقية مختلفة تساندها قوى خارجية مختلفة

وهذه القوى قد تتفق على تحديد ثلاث مناطق آمنة إحداها يسيطر عليها نظام الأسد في الغرب، وإحداها يسيطر عليها الأكراد بشكل أساسي في المنطقة الشمالية الشرقية، وأخرى تكون غير متصلة في الشمال والجنوب تسيطر عليها المعارضة السورية التي توصف بالمعتدلة، في حين تكون المنطقة الرابعة في وسط وشرق سوريا التي يسيطر عليها تنظيم داعش.

ثالثاً : مواقف الفاعلين الدوليين والإقليمين من المسار الدستوري

الأمم المتحدة

لا يبدو أن لدى الأمم المتحدة آلية وخطة ملائمة لبناء الثقة بين النظام والمعارضة السورية حتى مع إطلاق عمل اللجنة الدستورية، في ظل إقرارها بصعوبة الدخول الجدي في مسار العملية السياسية نتيجة تشكيك كل طرف في نوايا الآخر. لا تعوّل الأمم المتحدّة على ما يبدو على التوصل إلى مخرجات عمل حقيقية للجنة الدستورية خلال مدّة قصيرة. وتحمل هذه المنهجية تهديداً رئيسياً من احتمالية تلاشي ما يتمّ إنجازه، وعودة الأطراف الدولية عن التزامها بدعم اللجنة أو بوقف الصراع بين القوى المحلية، أو تعثّرها في إيجاد حل ملائم ومتفق عليه. لم تعلن الأمم المتحدة عن آلية وتصوّر واضح حول المسار الانتخابي الذي يفترض أن يأتي بعد استحقاق اللجنة الدستورية، وهذا ينطبق أيضاً على المصادقة العمومية على أعمال هذه الأخيرة. ولا يعني عدم الإعلان عن هذا التصور عدم امتلاك المنظمة الدولية له، خاصة وأن لديها الكثير من الخبرة الواسعة في مناطق مختلفة حول العالم في هذا المجال. تعوّل الأمم المتحدّة بأنّ يساهم المسار الدستوري في تغيير معادلة القوّة التي تقف عائقاً أمام إنجاز عملية سياسية حقيقية في سورية توصل إلى حكم ذي مصداقية، لكن في الواقع لا يوجد ما يبعث على اليقين بإمكانية تنفيذ إصلاح دستوري يساعد على تفكيك أو تغيير سلوك أجهزة الدولة التي تحتكر القوة وتتجاهل وتنتهك القوانين والدستور. يُجادل البعض بأن قرار مجلس الأمن

٢٢٥٤ (٢٠١٥) قد رتّب أولويات الحلّ، وأن مسألة الحكم تأتي أولاً، ويليها الدستور ثم الانتخابات، وأن الأمم المتحدة قد تجاوزت الأولوية الأولى إلى الثانية، بينما يجادل آخرون بأن القرار لم يرتب هذه الأولويات، وأن اللجوء إلى سلّتي الدستور والانتخابات والتوصّل لاتفاق حولهما يُمكن أن يبلور تصوراً واضحاً لكلا الطرفين عن شكل الحكم المقبل.

الولايات المتحدة

ينسجم مسار اللجنة الدستورية مع التوجهات الأمريكية بشكل كامل، رغم أنه يبدو من الناحية الإخراجية مشروعاً روسياً. وقد أظهرت الولايات المتحدة خلال مسار تشكيل اللجنة وأثناء وبعد انطلاق أعمالها دعماً وحضوراً واهتماماً بالتفاصيل، بما يؤكّد هذا الانسجام. وقد حرصت الولايات المتحدة على وجود أشخاص يمثلون مصالحها، وخاصة في مجموعتي المعارضة والمجتمع المدني، كما حرصت على وجودهم في مواقع مؤثرة في عمل اللجنة، بما يضمن على الأقل قدرتهم على التعطيل. كما قامت واشنطن بتوفير الدعم والتدريب اللوجستي لبعض ممثلي المعارضة والمجتمع المدني، ودعمت بسخاء حضور ممثلي وسائل الإعلام السورية القريبة منها، كما شهدت أروقة اجتماعات اللجنة حضوراً دبلوماسياً أمريكياً كبيراً وعلى مستويات رفيعة. وإضافة إلى التفاعل الذاتي، حرصت الولايات المتحدة على تفعيل عمل المجموعة المصغّرة، بغية زيادة الضغط على الطرف الروسي على وجه التحديد.

وتسعى الولايات المتحدة على ما يبدو إلى أن يكون النظام السياسي متعدد الأقطاب، بحيث لا تبقى السلطة متمركزة في يد الرئيس، لكنها في نفس الوقت تتجاوب مع الرؤية الإسرائيلية التي ترى في نظام الأسد بشكله الحالي ضمانة لأمنها، ولا ترغب بإجراء تغييرات في بنيته العسكرية والأمنية. وقد كانت الجهود الدبلوماسية التي بذلتها المجموعة المصغّرة التي تقودها الولايات المتحدة سبباً رئيسياً في انطلاق أعمال اللجنة الدستورية، مستندة إلى سياسة

الضغط القصوى التي مارستها على روسيا من أجل حمل النظام السوري على تجاوز كل العراقيل التي كان يضعها لمنع تشكيل اللجنة. وتقوم هذه السياسة على حزمة من الإجراءات وهي:

• اشتراط المشاركة في إعادة الإعمار وعمليات التنمية المقترنة، مقابل الدخول الجدي في العملية السياسية.

• اشتراط رفع العقوبات الاقتصادية على النظام السوري، مقابل الدخول الجاد في العملية السياسية، والتهديد باستمرارها وتوسيعها في حال عدم التزامه.

• اعتراض المساعي لإعادة اللاجئين إلى سورية قبل البدء الجاد بالعملية السياسية.

وبطبيعة الحال، لا ترغب المجموعة المصغرة بجعل اللجنة الدستورية وسيلة تستخدمها روسيا في السيطرة على العملية السياسية ومن ثم إعادة الإعمار، لكن جهودها في هذا الصدد تقتصر على الضغط السياسي والاقتصادي، دون العسكري.

روسيا:

سعت روسيا لفرض رؤيتها على شكل وأهداف ومسار اللجنة الدستورية، وإن كانت قد قدّمت بعض التنازلات استجابة لسياسة الضغط القصوى التي مارستها المجموعة المصغّرة.

هذا لا يعني قبولها على حمل النظام السوري على تقديم تنازلات أو مرونة تفضي إلى تحقيق تقدّم في عمل اللجنة الدستورية، وبما يقود إلى تسوية شاملة تحافظ على مصالح جميع القوى الفاعلة. فروسيا تمتلك قدرة عالية على المناورة والمماطلة. ورغم أنّ إعلان تشكيل اللجنة الدستورية تم في جنيف بدل دمشق أو أستانا أو سوتشي، لكن ذلك لا يعني تخلي روسيا عن رعاية العملية السياسية، فسرعان ما بادرت إلى دعوة أطراف اللجنة الدستورية إلى المشاركة في الجولة الرابعة عشر من مباحثات أستانا، وهذا

يعني بالضرورة أنّها لا تنظر إلى المفاوضات التي تجريها اللجنة على أنّها مجرّد تقنية قانونية، بل باعتبارها ذات بعدٍ سياسي.

تركيا

تبنت تركيا في السنوات الأخيرة سياسة «حصر الأضرار» المترتبة على بقاء نظام الأسد بدعم روسي–إيراني، ومحاولة تحصين المصالح التركية في سورية، وخاصة فيما يتعلق بمخاطر حزب الاتحاد الديموقراطي، والذي تراه جناحاً لحزب العمال الكردستاني، المصنف إرهابياً في تركيا. وضمن هذا السياق تعمل تركيا على ضمان أن يكون النظام السياسي المقبل في سورية نظاماً يُضعف من صلاحيات الرئيس ويحدّ من تمركز السلطات بين يديه، ويسمح بمشاركة عدد أكبر من الفاعلين في السلطة؛ بما يضمن المصالح التركية المستقبلية. وتدرك تركيا أن الدستور المقبل سيكون نتيجة لتوافق بين الدول الفاعلة، ولذا فإنّها ستعمل على ضمان هذه التغيرات في النظام السياسي من خلال علاقاتها مع الدول الفاعلة، وخاصة روسيا وإيران، مستخدمة كافة أوراق التفاوض المتاحة أمامها. وكان ملفتاً تخلّي تركيا عن حقّها في تشكيل المجموعة المعارضة ضمن أعضاء اللجنة، وهو الحق الذي كفله اتفاق مؤتمر سوتشي، حيث تنازلت –دون سبب واضحٍ وفق وصف مصادر روسية– عن هذا الحق لجهات في المعارضة، وحتى لجهات دولية، وخاصة الولايات المتحدة. وربما يُعزّز هذا التوجه التركي من القناعة بأنها ترى أن الدستور القادم سيكون حصيلة لتوافقات دولية لا حصيلة لأوزان مكونات اللجنة نفسها!.

إيران

تُظهر إيران اهتماماً سياسياً وإعلامياً محدوداً بمسار اللجنة الدستورية، بل وبمسار الحل السياسي بمجمله، ونادراً ما يتم ذكر هذا المسار أو أيّ من أدواته في الخطاب السياسي الإيراني الرسمي. لكن غياب الاهتمام لا يعكس غياباً بالكامل للاهتمام بهذا المسار، إذ أن إيران تعمل/ تضمن حضورها العام

في المسار التفاوضي من خلال الطرف الروسي، ومن خلال ممثليها لدى النظام. إلا أن المشروع الإيراني بعيد المدى في سورية، والمختلف كلياً عن المشروع الروسي، لا يتوقف عند تفاصيل الحل السياسي، كاللجنة الدستورية أو غيرها، إذ تحرص طهران على سيطرتها على مفاصل الدولة الفعلية، وعلى امتلاك حلفائها المحليين من أدوات القوة بما يكفي لضمان تأثيرهم المستقبلي، بغض النظر عن شكل النظام السياسي الذي سيتم إفرازه. ويلاحظ من خلال تحليل المشروع الإيراني في دول المنطقة قدرة طهران على التعامل المرن مع الأنظمة الديموقراطية أو الشمولية أو حالات الصراع المسلح، إذ يمتلك حلفاؤها آليات الفوز في الانتخابات والعمل ضمن المنظومة الديموقراطية، كما يمتلكون آليات الانقلاب على الديموقراطية أيضاً.

رابعاً: مستقبل المسار الدستوري كآلية للحل في سوريا :محددات النجاح والفشل:

من الأهمية بمكان أن يدرك وسطاء السلام وخبراء الدستور الفائدة من ترتيب تسلسل الخطوات في عملية التسوية السياسية لضمان نجاح عمليات الانتقال من النزاع إلى نظام دستوري مستقر . فعندما تكون هناك حاجة إلى عقد اتفاق سياسي وبناء الثقة بشكل تدريجي، يكون من الضروري اعتماد عملية وضع الدستور على مراحل . ومع أن مفاوضات السلام والمفاوضات الدستورية تحدث في منتديات مختلفة ومتمايزة، إلا أنه من الضروري النظر إلى هاتين العمليتين بوصفهما مترابطتين جوهرياً وتشتركان في هدف واحد، هو التوصل إلى تسوية سياسية جديدة (أي اتفاق على كيفية تولي السلطة وممارستها). وبالتالي يجب أن يستند تسلسل خطوات التسوية السياسية إلى تحليل مستمر لمدى وجود اتفاق سياسي كاف واضحة تساعد في التوصل إليه، ويعد ضمان شكل ما من أشكال السلام السلبي قبل الشروع في التفاوض في كل مرحلة من مراحل العملية . فإذا كان الاتفاق السياسي غائبا أو مؤقتا أصبح لزاما إيجاد

خطة على المواضيع أمرا حيويا مثلما هو الاعتراف بضرورة وجود مراحل عدة للاتفاق وإعداد الدستور قبل بلوغ المرحلة الدستورية النهائية.

في هذا الإطار ومنوقع الاستفادة من تجارب سابقة، تم الإشارة إليها في الجزء الأول من هذه الدراسة، يمكن طرح بعض المحددات النظرية للنجاح بالنسبة لمسار الحل الدستوري وهي كما يلي:

في الحالات التي يتم فيها الشروع في إعداد الدستور دون تأييد كاف من النخبة لعملية التسوية السياسية، سيكون من الصعب الحصول على مشاركة موسعة كافية لإيجاد تسوية سياسية وعلى الذين يدعمون هذه العمليات أن يفكروا في استراتيجيات التسوية السياسية الأوسع نطاقا التي يتعين وضعها اتفاق بين أصحاب النفوذ السياسي والعسكري بالتوازي مع عملية بناء الدستور لدعم المناقشات الدستورية، وفي الضغوط الأوسع التي يتعين ممارستها لضمان استمرار عملية البحث عن الدستور الجديد.

ينبغي إدارة مجموعة معقدة من المفاضلات بين المتطلبات قصيرة الأجل للتوصل إلى تسوية سياسية والمتطلبات طويلة الأجل للحفاظ على السلام عبر ترتيبات دستورية، وينبغي فهم هذه المفاضلات وإدارتها بشكل جيد، الأمر الذي يتطلب فهم المعضلات الأساسية التي يجب أن يعالجها التسلسل.

يتعين إيجاد توازن بين إتاحة الوقت لبناء توافق في الآراء من ناحية واستخدام مواعيد نهائية لإبقاء العملية في مسارها الصحيح من ناحية أخرى، ويتعين أحيانا دفع عمليات التسوية إلى الأمام في غضون فترات زمنية قصيرة يحصل فيها تقدم في الإجماع السياسي . ولكن المواعيد النهائية المضغوطة – التي غالبا ما تُفرض دوليا – تحد في الغالب من فرص التشاور والمشاركة على نطاق أوسع وتؤدي إلى فقدان الأطراف المعنية المحلية الثقة بالعملية بل وتدفعها للبحث عن طرق غير دستورية لتأكيد نفوذها .

أهمية وضرورة عدم تحديد المواعيد النهائية في كثير من الأحيان، فإنه ينبغي

تأطيرها بطريقة تترك بعض المرونة، حيث يؤدي التركيز الشديد على الالتزام بمواعيد نهائية إلى ترك مجريات الصراع الأساسية دون معالجة، لذا هناك ضرورة لإعادة التفكير في عملية بناء الدستور عندما تواجه تحديات أساسية غير متوقعة . فمسألة إدراج مواعيد نهائية ثابتة يصعب الالتزام بها (ويُرجح تجاهلها) في صكوك قانونية يعرض للخطر محاولات تعزيز الالتزام بالامتثال للقواعد القانونية للعبة الإنتخابية.

ينبغي إيجاد توازن (وتوقيت مناسب) بين الحصول على دعم كاف من النخب السياسية والعسكرية لعملية السلام وبناء الدستور، وبين ضمان قبول اجتماعي واسع وصياغة الدستور على مراحل تيسر التوصل إلى صياغة اتفاق سياسي تدريجي في مرحلة مبكرة من العملية، وإجراء عمليات تشاورية دستورية أوسع نطاقاً بمرور الوقت.

ترتبط كيفية تحقيق التوازن بين مشاركة النخبة والتمثيل الواسع في العملية ارتباطاً وثيقا بمسألة التوقيت، ولاسيما توقيت الانتخابات . فالضغط لإجراء انتخابات يفرض أحياناً نهاية مبكرة للمرحلة الدستورية المؤقتة، ولا يمنح الأحزاب الوقت الكافي للتوصل إلى تسوية سياسية جزئية على الأقل. وقد تكون هناك حاجة لإيجاد بدائل لضمان تمثيل واسع ومشاركة اجتماعية في العملية دون الدعوة بالضرورة أو فورا إلى إجراء انتخابات..

يتعين على الأطراف الدولية بذل جهد أكبر لفهم القوى السياسية المحركة الكامنة وراء عملية التسوية السياسية وعملية وضع الدستور على حد سواء وعموما، تظل الضمانات الدولية ضرورية لدعم العملية التشاركية لوضع الدستور،خاصة بوجود التزام ضعيف أو بدون أي التزام من أطرافها بالتوصل إلى تسوية سياسية. ولكن على الأطراف الدولية الوسيطة و/أو الضامنة للترتيبات الدستورية في محادثات السلام أن تدرك أيضا أن نجاح أي ترتيب دستوري على المدى الطويل يتطلب مستوى من القبول الشعبي.

ضرورة أن تكون الترتيبات مفتوحة بما يكفي أمام احتمالية التغيير استجابة لمطالب بمشاركة أوسع فتحقيق التوازن بين الحاجة إلى مستوى كافٍ من الاتفاق السياسي رفيع المستوى ومستوى كافٍ من توافر خبرات مناسبة، ولاسيما موظفين متخصصين موفدين لمدة طويلة تكفي لفهم تعقيدات الوضع المحلي.

المشاركة الشعبية تستلزم إصداررحكم سياسي جيد، وهذا يقتضي من المؤسسات الدولية تخصيص موارد .

إشراك الجماعات المعطّلة (التي تبقى خارج العملية وتحاول زعزعة استقرارها عبر مواصلة أعمال العنف) في عملية التسوية السياسية، حتى عندما تعد هذه الجماعات ومطالبها الرئيسية غير مشروعة. وعند تبني عمليات تقصي – أو تؤدي إلى إقصاء – جماعات رئيسية لديها القدرة على زعزعة دوافع هذه الجهات المُعطِلة ووضع استراتيجيات لمواجهتها. وعندما يتعذر إشراكها أو استيعابها، ينبغي تحديد مطالبها المشروعة والالتزام بها بشكل بناء عبر ضمان احتفاظ التسوية السياسية، بما في ذلك الدستور، الذى يحظى بقبول واسع لدى ناخبيها المحتملين. وفي حالة إدماج الجهات المعطلة بنجاح في عملية التسوية، توجب وضع استراتيجيات لتجنب التعطيل من الداخل. وقد سبق استخدام مثل هذه الأساليب بنجاح مثل «التوافق الكافي» لتيسير المشاركة وفي الوقت نفسه حماية العمليات من تكتيكات الجهات المعطلة من الداخل.

أما من الناحية العملية، واستناداً لخريطة التوزانات الإقليمية والدولية على الساحة السورية، فلا شك أن نجاح أو فشل العملية الدستورية في سوريا كآلية للحل، يظل محكوماً بعدة اعتبارات نظرية وعملية ينبغي أن توضع في الإعتبار، ونشير لها فيما يلي:

فى شمال سوريا، الذى تعتبره تركيا أولوية أمنية بالنسبة لها، بهدف منع قيام فى شمال شرقى سوريا «دويلة كردية» قد تتحول إلى كردستان سورية عندما

يحل السلام ويدعمها فى ذلك شريكاها فى مسار استانة.

فى الغرب السورى على المتوسط، سباق تنافس روسى إيرانى بدأت تظهر ملامحه، حيث تريد الأخيرة موقعا استراتيجيا على البحر المتوسط فيما تعتبر روسيا أنه «منطقة نفوذ» روسى أساسى لها على المتوسط.

فى الجنوب الغربى، هنالك تفاهم إقليمى غربى روسى إسرائيلى على عودة الوضع إلى ما كان عليه منذ اتفاق فصل القوات بين سوريا وإسرائيل عام ١٩٧٤ وحتى مارس ٢٠١١: وقف إطلاق نار وهدوء كامل فى هضبة الجولان. وقد عملت روسيا على هذا التفاهم من خلال علاقاتها مع إسرائيل كما يشهد على ذلك عدد القمم التى عقدت بين الطرفين. وجميع المؤشرات تدل على أن هنالك توافق كلى روسى سورى فى هذا المجال للعودة إلى السياسة السورية التى كانت قائمة قبل «الحروب السورية»، وهى ورقة أساسية فى يد السلطة السورية فى مسار التسوية السلمية السياسية. وتبدو هذه إحدى نقاط الخلاف الرئيسية بين الحليفين، بين إيران من جهة وروسيا من جهة أخرى، حيث تريد إيران الإمساك بهذه الورقة الاستراتيجية الأساسية فى «مسرح الصراع» العربى الإسرائيلى.

أما فى شرق الفرات، فالمعركة أساسية حول الإمساك بهذه المنطقة الاستراتيجية، منطقة العبور من العراق إلى سوريا. فمنطقة البوكمال الحدودية تعتبر جسر عبور النفوذ الإيرانى من طهران إلى شاطئ المتوسط، فيما تحاول واشنطن وحلفاؤها تحويل المنطقة، الغنية أيضا بالطاقة والزراعة، إلى حائط أو سد أمام تمدد النفوذ الإيرانى. وعلى صعيد آخر تبدو هنالك عودة عربية ما زالت بطيئة وبسرعات وأشكال وشروط مختلفة نحو تطبيع العلاقات بشكل تدرجى مع سوريا بغية إحداث توازن على الأرض مع النفوذ الإيرانى وبغية احتواء هذا النفوذ. كما تود دول عربية وقف التمدد التركى أيضا فى شمال وغرب سوريا، عبر هذه العودة. القوتان الإقليميتان (تركيا وإيران) استفادتا من غياب أى دور عربى فاعل فى

«المسرح الاستراتيجى» السورى. يجرى كل ذلك فى إطار التحضير لإعادة سوريا إلى جامعة الدول العربية دون أن يكون هناك أفق زمنى محدد لهذه العودة. وتلعب روسيا دورا أساسيا فى الدفع بهذا الاتجاه. وما يشجع ويدفع بهذا الاتجاه ايضا أن هنالك معادلة استقرت فى «المسرح الاستراتيجى» السورى بعد عقد من الحروب المختلفة فى سوريا قوامها أن النظام لم يخسر الحرب ولكنه لم يكسب السلم. فالشروط والعوامل التى تساهم فى صنع السلام الوطنى والمجتمعى وما تحتاجه من سياسات وقدرات موظفة لهذا الأمر تختلف عن العوامل التى ساهمت فى منع خسارة الحرب. كما أن الدور العربى يبقى أساسيا فى هذا المجال إلى جانب بالطبع الدور الدولى. كما تزداد لعبة التنافس على تعزيز النفوذ فى سوريا، وتتداخل فيها (تقاطعا وتصادما) مصالح حلفاء وخصوم بشكل عام، ووفقا لكل «ملف». هذا الأمر يضفى مزيدا من التعقيدات على المشهد السورى.

يبقى الانتظار سيد الموقف إلى أن تحسم المواجهة القائمة فى الشرق الأوسط عبر تفاهم دولى إقليمى (عربى أساسا) لتسوية النزاعات القائمة والمترابطة عبر مصالح الأطراف المؤثرة، باعتبار أنه لا يمكن لأى طرف، كما يتمنى البعض، أن ينتصر بالضربة القاضية. تفاهم يقوم على عناصر واضحة تستند إلى القواعد والمبادئ والأعراف الدولية المعروفة والمستقرة فى ما يخص إدارة العلاقات بين الدول. وهل يبقى العرب، وهم معنيون بمصالح حيوية وطنية لدولهم وإقليمهم، فى موقف المتفرج أم يعملون على بلورة سياسة مشتركة فى الحد الأدنى الممكن الذى يخدم مصالحهم الوطنية. سياسة تؤدى إلى اضطلاعهم بدور فاعل. دور، لا يهدف إلى إلغاء دور الآخرين، ولكن للمساهمة الفاعلة فى تسوية صراعات المنطقة بأشكالها المختلفة، وفى مواكبة واحتضان عملية صنع السلام الشامل فى سوريا، التى يجب أن تكون أساسا مسئولية سورية تشارك فيها جميع الأطياف السياسية السورية. إن سياسة

البقاء على الهامش والتأييد عن بعد أمر، كما دلت كل التجارب، غير مفيد. وهذا درس يجب أن تستفيد منه جميع الأطراف العربية المعنية بأمنها الوطني والإقليمي.

خاتمة

حاولت هذه الدراسة توضيح أسباب فشل المسار التفاوضي في تسوية الأزمة السورية، والتطرق للمتغيرات الجديدة التي طرات على البيئة الاستراتيجية السورية، والتي يمكنها أن تمثل فرصاً أو معوقات لعملية التسوية السياسية المقبلة ، وأظهرت الأزمة السورية، أن المعارضة بكل أطيافها السياسية والعسكرية، لم تكن تدرك أولويات الشعب السوري لذا لم تحظ بتأييد غالبية شرائح الشعب السوري، وأخفقت منذ بداية الأزمة في بلورة أي استراتيجية لمواجهة التحديات الكبيرة التي تواجه المجتمع، أو تقديم رؤى وحلول تحقن دماء السوريين وتشبثت منذ بداية الأزمة بمطلب أساسي، وهو تنحي الأسد عن السلطة كمدخل وحيد لأي مفاوضات، وهو ما فرغ مسار المفاوضات من مضمونها، وأدى إلى فشلها المتكرر، كما شككت في مقومات كل قيادات المعارضة السياسية، وبالتالي افتقدت لأي قيادة أو زعامة تحظى بإجماع الشعب السوري وسيطر على ائتلاف المعارضة التفتت والتشرذم ومناخ مشحون بالتنافس والتناحر.

رغم الجهود العديدة التي يبذلها المجتمع الدولي، للبحث عن حلول سياسية للأزمة السورية، فإن ثمة إشكاليات محتملة ربما تحول دون الوصول إلى بلورة أي حل سياسي، يتمثل أولها في إصرار إيران وروسيا على بقاء الأسد كصيغة رئيسية لأي حل سياسي في المرحلة الانتقالية، خصوصًا أن إيران أنفقت الكثير من مواردها الاقتصادية، من أجل الحفاظ على حليفها

الرئيسي في الشرق الأوسط، كما أن موسكو تود الحفاظ على الاتفاقات التي أبرمت مع النظام السوري، وحماية آخر موطئ لها على سواحل المتوسط، وتأكيد صدقية العقيدة العسكرية التي صاغها الرئيس الروسي بوتين ابتداءً من العام ٢٠٠٠ . ويتعلق ثانيها بغياب أي بديل لنظام الأسد، قادر على ملء الفراغ الذي سوف يتركه بعد رحيله، في ظل الصراعات المتنامية بين فصائل المعارضة المسلحة، وعدم امتلاك الجيش السوري الحر أي قدرة فعلية لحسم المعركة على الأرض، وينصرف ثالثها إلى رفض بعض القوى الإقليمية أي حل سياسي يتضمن وجود الأسد في المرحلة الانتقالية، باعتبار أنه جزء من المشكلة وليس جزءًا من الحل.

وقد خرجت هذه الدراسة بعدة نتائج وتقييمات للموقف فيما يتعلق بمسألة الدستور ودوره في حل الأزمة في سوريا ، وذلك على النحو التالي:

عدم وجود أي رغبة دولية من الأمم المتحدة والمجتمع الغربي في إخراج سورية من دائرة التدمير الممنهج ما دفعها لتبريد مسار جنيف وترك الأمور لموسكو في إخماد الجبهات عبر مسارات (أستانة- وسوتشي).

رغبة موسكو الاستفادة من عامل الوقت لتثبيت أركان النظام بعدما وصل لمرحلة السقوط في ٢٠١٥ فعطلت مسار جنيف باستخدام ١٣ فيتو في مجلس الأمن، وحققت إنجازات عسكرية مكنت النظام من استعادة ثلاث مناطق كانت خاضعة لاتفاق خفض التصعيد باستثناء محافظة إدلب.

وضع النظام السوري وحلفاؤه العراقيل أمام تشكيل اللجنة، ورفض القواعد الإجرائية ونسبة التصويت، واعترض على أسماء موجودة في قائمة المجتمع المدني كان قد اختارها ديمستورا بنفسه، فيما كان هدفه الحقيقي تحقيق مكاسب عسكرية ميدانية على حساب تقليص مساحة المعارضة، ونزع كامل أوراقها التفاوضية وإيصالها لمرحلة الرضوخ والاستسلام .

أن قبول المعارضة السورية انخراطها في مشروع روسيا الدستوري يعتبر أول تنازل حقيقي عن عملية الحكم الانتقالي التي نصت عليها ورقة المبادي في بيان جنيف ١ ، كما أنها تخلت عن التمسك بشروط فوق تفاوضية من بنود ١٢- ١٣- التي نص عليها قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ ومفادها إيقاف إطلاق نار شامل في سورية وإطلاق سراح المعتقلين وإيصال المساعدات الإنسانية إلى المناطق المحاصرة .

على صعيد دولي ساهمت جهود المبعوث الدولي السابق استيفان ديمستورا ومن خلفه غير بيدرسون في تقريب وجهات النظر بين أحلاف دولية متنافسة في الملف السوري، هما الدول الثلاث الضامنة لعملية أستانا، روسيا وإيران تركيا من جهة، ومجموعة الدول المصغرة بقيادة الولايات المتحدة من جهة ثانية، على أمل الوصول إلى أرضية مشتركة توافقية بينهما يستطيع من خلالها الحصول على مباركة من جميع الأطراف لتشكيل اللجنة الدستورية.

لا توجد أية ضمانات لاستقلالية عمل اللجنة دون تدخل الأطراف الخارجية المنخرطة بجيوشها في مناطق النفوذ، فهذه الدول تمتلك آليات وإمكانات عرقلة أي قرار لا يتناسب مع مصالحها، ما يفسر أن مجال سير عمل اللجنة لن يخرج عن فلك دائرة التأثير لمحور دول أستانة من جهة والولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوربي من جهة أخرى.

رغم أن المبعوث الأممي غير بيدرسون حدد مرجعيات عمل اللجنة بناء على وثيقة المبادئ لبيان جنيف ١ وقرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ ، لكنه لم يوضح آليات إلزام النظام بها والذي يصر على أن يكون مجلس الشعب السوري المرجع الوحيد لها، كما أن القرارات ذاتها تم الالتفاف عليها وتحولت من قرارات ملزمة إلى مرجعيات مجمدة.

لا تزال آلية عمل اللجنة الدستورية غير واضحة، وهو ما يجعل الحديث عن صياغة دستور جديد أمر ضعيف، فلا وجود لأي عوامل ثقة تجمع النظام والمعارضة ولا يمكن الرهان على وجودها، والأهم أن النظام لم يقبل الدخول بلجنة الدستور إلا لاعتقاده أن العملية لن تتعدى إجراء بعض التعديلات الشكلية على دستور ٢٠١٢، وفي حال موافقة المعارضة على اقتصار مراجعتها الدستور الحالي، فإن ذلك يعني تخليها عن البند المتعلق بتشكيل هيئة حكم انتقالي كامل الصلاحيات، وبذلك لن تستطيع المعارضة نزع الشرعية من النظام الذي سيماطل في مناقشة الإصلاح الدستوري مستفيدًا من الشروط التي صرح عنها وزير خارجيته وليد المعلم بعدم وجود شروط وفترة زمنية محددة لإتمام العملية [١٧]، وإذا ما استطاع النظام حرف العملية الدستورية عن مسارها الصحيح، فإنه سيبقى متمسكًا بنفس العقلية الأمنية والعسكرية لحسم الصراع لصالحه لما تبقى من مناطق خارج سيطرته في محافظة إدلب على وجه التحديد وصولًا لفرض شروطه بالتسوية دون أي تنازل حقيقي لمعارضيه.

المراجع

المراجع باللغة العربية

دليل عملي لبناء الدساتير. المؤسسة الدولية للديمقراطية واالنتخابات . ٢٠٠١ . ص ٧ . ٨. ٥ . ٦ يونيو / حزيران ٢٠١١ .

برنامج الأمم المتحدة ، المنتدى الدولي حول تقرير موجز حول التجارب الدولية، والدروس المستفادة، والطريق قدماً . ص ٢١.

كيريتس ر . ريان . العالقات البينية . العربية والنظام الإقليمي . دراسة منشورة ضمن كتاب: شرح أسباب الإنتفاضات العربية . منحى سياسي جديد في الشرق الأوسط) تحرير مارك لينش (. منشورات شركة المطبوعات للتوزيع والنشر . بيروت . لبنان . الطبعة الأولى ٢٠١٦ . ص 187.

النزاعات الداخلية أو حالات العنف الأخرى . موقع اللجنة الدولي للصليب الأحمر على شبكة الأنترنت/https://www.icrc.org/ara/resources : documents/interview/2012/12-10-niac-non-internation-al-armed-conflict.htm.

إعادة ميلاد دستورية . تونس ومصر تعيدان بناء نفسهما . دراسة أعدها ناثان ج. براون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمساعدة ماريان مسينغ وسكوت وينر . منشورات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي . ١٢ أغسطس ٢٠١١.

محمد نسيب أوجون . مراد أصلان . نظرية وممارسة بناء الدولة في الشرق الاوسط.. منظور دستوري حول العراق وأفغانستان . الناشر: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية . تاريخ النشر: ٢٠١٤ . ص ٢٧.

وضع الدستور والإصلاح الدستوري. خيارات عملية) المؤلفون: (ميشيل براندت . جيل كوتريل . ياش غاي . أنطوني ريغان) . الناشر إنتر بيس . لبنان. يوليو / تموز ٢٠١٢ . ص ٢١ . ٢٢.

هشام النجار، سوريا.. التحولات الكبرى مشكلات الوطن ومستقبل العرب، (القاهرة: دار سما للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠١٦).
منى مطر، الانتفاضة السورية من الألف إلى الياء، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط٢، ٢٠١٢)
ماريا خوديتسكيا غولينشيفيا، عياد عيد(مترجم)، سورية الطريق الصعب من الحرب الي السلم ، (دمشق : الهيئة العامة السورية للكتاب ، المشروع الوطني للترجمة ، ٢٠٢١).
ثانيا المراجع باللغة الانجليزية :
Arhama Siddiqa, Geneva 4 Talks about talks?,© ISSI At:http://issi.org.pk/wp-content/.2017, March 10, 2017 uploads/2017/03/Final_IB_Arhama_dated_10-03-2017-1.pdf
Seeking a negotiated solution in Syria, parlia-,Ben Smith ment.uk/commons-library, 4 February 2016. At: file:///C:/Users/Alaakarim/Downloads/CBP-7392%20(2).pdf
Carla E. Humud, Armed Conflict in Syria: Overview and U.S Response, Congressional Research Service, April 7, 2017. At https://fas.org/sgp/crs/mideast/RL33487.pdf
Douglas de Quadros Rocha, THE PEACE TALKS ON THE SYRIAN CONFLICT, Bol.Conj. Nerint,jul/2016. At: https://www.ufrgs.br/nerint/wp-content/uploads/2016/07/

Boletim-v1n1-peacetalkssyria.pdf

Muriel Asseburg and Heiko Wimmen, Geneva II – A Chance to Contain the Syrian Civil War, Stiftung Wissenschaft und Politik German Institute for International and Security Affairs, January, at :

https://www.swpberlin.org/fileadmin/contents/products/comments/2014C10_ass_wmm.pdf